

ملخص تنفيذي

نسبة العجز الكلي^٣ إلى الناتج المحلي الإجمالي بـ ٠,٧ نقطة مئوية ليبلغ ٥٤,٧ مليار جنيه (٧,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٦٢,٢ مليار جنيه (٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في تقديرات الموازنة الأصلية و ٥٠,٤ مليار جنيه (٨,٢٪ من الناتج المحلي) عن العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٥. كما انخفض العجز الأولي^٤ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بـ ١,٢ نقطة مئوية ليصل إلى ١٪ فقط من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. وجدير بالذكر أنه عند استبعاد الموارد والمصروفات الاستثنائية (الغير متكررة) خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦ يظهر الميزان الكلي تحسناً ملحوظاً ، حيث تنخفض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي بمقدار ١,٩ نقطة مئوية ليسجل ٨,٥٪ من الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. ٦,٥ فعلى جانب الموارد، ارتفعت جملة الإيرادات والمنح بنسبة ١٩٪ إلى ١٨٠,٢ مليار جنيه، حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية بنحو ١٦,٩٪ إلى ١١٤,٣ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ٢٣,٢٪ إلى ٦٥,٩ مليار جنيه.

وقد ارتفعت حصيللة الضرائب على الدخل خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بنسبة ٢١,٣٪ إلى ٥٨,٥ مليار جنيه، في حين زادت حصيللة الضرائب على السلع والخدمات خلال العام بنحو ١٣,٧٪ لتحقق ٣٩,٤ مليار جنيه. كذلك ارتفعت حصيللة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٧,٤٪ لتبلغ ١٠,٤ مليار جنيه، وذلك في ضوء تسارع معدلات نمو النشاط الاقتصادي وزيادة فاتورة الواردات.

وعلى جانب الاستخدامات، بلغ إجمالي الإنفاق خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ نحو ٢٢٢ مليار جنيه (٣٠,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٢٠٧,٨ مليار جنيه (٣٣,٦٪ من الناتج المحلي) في العام السابق. فقد ارتفع باب الإنفاق على الأجور والمرتبات بنسبة ١١,٦٪ إلى ٥٢,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقابل ٤٦,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. كما ارتفعت مدفوعات الفوائد بنحو ٢٩,٦٪ لتصل إلى ٤٧,٧ مليار جنيه. وأخيراً، ارتفعت قيمة حيازة الأصول غير المالية (الاستثمارات) بنسبة ٢٠,٢٪ لتحقق ٢٥,٥ مليار جنيه.

وتوضح مؤشرات المالية العامة لقطاع الحكومة العامة^٥ انخفاض نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي لتصل إلى ٧,٧٪ في نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، مقارنة بـ ٩,٢٪ في العام السابق. كما إنخفضت نسبة العجز الأولي لتتحقق بنحو ٢,٤٪ من الناتج المحلي مقابل ٣,٥٪ من الناتج المحلي في العام السابق.

كما تشير أحدث بيانات للموازنة العامة عن الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى تحقيق عجز الكلي بلغت نسبته ٢,٦٪ إلى الناتج المحلي، مقارنة بـ ٥,٥٪ خلال نفس الفترة من العام السابق. وجدير بالذكر أنه مع استبعاد الإيرادات الاستثنائية (الغير متكررة) خلال الفترة يوليو-أكتوبر من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ أن نسبة الإرتفاع في العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى ٠,٣ نقطة مئوية، ليصل إلى ٢,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٠٨/٢٠٠٧، مقارنة

حقوق الاقتصاد المصري معدياً مرتفعاً للنمو الإقتصادي خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦، وذلك باستمراراً للنمو السريع الذي شهده الإقتصاد خلال الفترة الماضية، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (بأسعار السوق) ٧,١٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦. ويرجع هذا الإرتفاع بصفة أساسية إلى النمو السريع للإنفاق الاستثماري بمعدل ٢٤٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ مقارنة بـ ١٣,٣٪ خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، وهو ما يفوق متوسط النمو السنوي للاستثمار الكلي المحقق خلال الأربع سنوات الماضية والذي بلغ ٥,٩٪، كذلك استمر الإنفاق الاستهلاكي في الإرتفاع بمعدل ٦٪ للسنة الثانية على التوالي وهو ما يفوق متوسط نمو الإستهلاك الكلي خلال الأربع سنوات الماضية والذي بلغ ٣,٨٪. وجدير بالذكر أن الإرتفاع المحقق في الإستهلاك الكلي خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ يرجع إلى النمو المتسارع للإستهلاك الخاص بنسبة ٦,٩٪. كذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج) بمعدل نمو حقيقي بلغ ٧,١٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بإرتفاع طفيف عن معدل النمو المحقق خلال العام المالي السابق والذي بلغ ٦,٩٪.

أما عن الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ فقد حقق الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج^١ معدل نمو يصل إلى ٦,٩٪، وجدير بالذكر أن كل من قطاعات قناة السويس (٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو حقيقي ١٧,٥٪)، التشييد والبناء (٤,٤٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٦,٢٪)، السياحة (٣,٢٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٦,١٪) والاتصالات (٣,٣٪ من الناتج المحلي، معدل نمو حقيقي ١٥,٦٪) كانت بمثابة القوة الدافعة للنمو الإقتصادي خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

ومن العوامل الرئيسية لدفع عملية النمو الإقتصادي تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي في كل من القطاعات المالية والنقدية، بما يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي متوازن ومستدام. وعلى صعيد السياسة المالية فقد قامت وزارة المالية بتطبيق العديد من الإصلاحات بداية من العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتي تستهدف خفض العجز الكلي وتحسين المؤشرات المالية، ورفع معدلات نمو النشاط الإقتصادي مع مراعاة الجانب الإجتماعي.

وقد تضمنت منظومة الإصلاح المالي تطبيق قانون ضرائب الدخل الجديد، تخفيض الرسوم الجمركية، تطبيق قانون الدمغة الجديد، تطوير إدارة الضريبة على المبيعات وإعادة هيكلة بعض برامج الإنفاق مثل ترشيد الإنفاق على دعم الطاقة وتفعيل المعالجة الجديدة للعلاقة بين الخزنة العامة للدولة وصناديق التأمين الإجتماعي وغيرها من الهيئات الحكومية. وقد نتج عن ذلك تحسن ملحوظ في مؤشرات المالية العامة للدولة بالإضافة إلى رفع ثقة المستثمرين في الإقتصاد المحلي.

بالإضافة إلى الإصلاح الهيكلي الشامل في أبعاد السياسة المالية، فقد حرصت الحكومة على تقديم برامج جديدة للدعم ترتبط بالعملية الإنتاجية، منها برامج تدريب العمالة المصرية وبرامج لتحسين البنية التحتية في المناطق الصناعية بالإضافة إلى برامج لتطوير وتحسين البنية الأساسية في صعيد مصر. كذلك، بادرت الحكومة بوضع برنامج للشراكة بين القطاع العام والخاص، الذي من شأنه تحسين الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية الأساسية والقطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة، بدون أن يمثل هذا الإنفاق عبء على برنامج الإصلاح المالي.

وتشير أحدث البيانات للحساب الختامي للموازنة العامة^٢ عن العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى تحسن ملحوظ في مؤشرات المالية العامة، فقد انخفضت

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي باستخدام ٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.

٣ الإيرادات الحكومية مطروحة منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.

٤ العجز الكلي بعد استبعاد الفوائد المدفوعة.

٥ شهد عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إيرادات استثنائية بقيمة ٦,٩ مليار جنيه من البيع الأجل للبترول، ٥,١ مليار جنيه من بيع ٢٠٪ من المصرية للاتصالات و ٢ مليار جنيه من بيع حصة بنك الإسكندرية في الشركات الأخرى.

٦ شهد عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إيرادات استثنائية بقيمة ١٥,٢ مليار جنيه من بيع الرخصة الثالثة للمحمول إلى مستثمر أجنبي وإيرادات استثنائية من الضرائب على الدخل بقيمة ٣,١ مليار جنيه نتيجة إعادة تقييم أصول المصرية للاتصالات (لم تؤدي هذه الإيرادات إلى تحسن قيمة العجز الكلي لأنه تم خصمها من حيازة الأصول المالية)، ومصروفات استثنائية بقيمة ٥,٧ مليار جنيه من تسوية الديون المتعثرة مع بنك القاهرة و ٢ مليار جنيه تم إنفاقها على الاستثمارات الإضافية في المياه والصرف الصحي.

٧ يشمل المعاملات المالية لكل من قطاعات الموازنة العامة، وبنك الإستثمار القومي، وصناديق المعاشات والتأمينات، ومع مراعاة استبعاد كافة المعاملات البيئية للجهات الثلاث لمنع ازدواجية الحساب.

٨ شهدت الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إيرادات استثنائية بقيمة ١٥,٢ مليار جنيه من بيع الرخصة الثالثة للمحمول، كما شهدت الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إيرادات استثنائية بقيمة ٢,٥٧ مليار جنيه من بيع رخصة الجيل الثالث لشركات المحمول.

ب ٢,٦٪ من الناتج المحلي خلال نفس الفترة من العام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. إنخفضت إجمالي الإيرادات والمنح بـ ١,٨ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٠٧/٢٠٠٨، لتصل إلى ٤٠,٣ مليار جنيه (٤,٨٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بـ ١٧,٦٪ لتسجل ٢٧,٣ مليار جنيه وذلك نتيجة لارتفاع حصيلته الضريبية على الدخل بـ ٣,٧٪ إلى ٩,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى زيادة الإيرادات المحصلة من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٣١,٨٪ و ٢٠,٣٪ ليحققا ١٢,٩ مليار جنيه و ٣,٧ مليار جنيه على التوالي. ومن ناحية أخرى إنخفضت الحصيلته من الإيرادات الأخرى خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بنسبة ٥٠,٥٪ لتصل إلى ١٢,٣ مليار جنيه مقابل ٢٤,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بـ ٠,٧ نقطة مئوية خلال فترة المتابعة إلى ٦٢,٤ مليار جنيه (٧,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بنحو ٤٨,٨ مليار جنيه (٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. وتعكس هذه الزيادة ارتفاع مصروفات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بـ ٨٣,١٪ لتصل إلى ١٢,٤ مليار جنيه، وارتفاع الأجور المدفوعة بنسبة ١٥٪ لتصل إلى ١٩,٨ مليار جنيه بالإضافة إلى الزيادة في شراء الأصول غير المالية والمصروفات الأخرى بنسبة ٨٦,٧٪ و ٢٧,٧٪ ليصلا إلى ٥,٨ مليار جنيه و ٧ مليار جنيه على التوالي خلال يوليو-أكتوبر ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

هذا وقد تم مراجعة بيانات الدين المحلي بالإضافة إلى إعادة عرض تقسيماته المختلفة بشكل أكثر وضوحاً تيسيراً للأغراض التحليلية. وتعكس البيانات المنشورة في هذا التقرير أرصدة الدين المحلي بدون إدراج رصيد الحساب المجمع لدى البنك المركزي المصري، وذلك على ثلاث مستويات تجميعية^٩ مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي^{١٠}.

وقد إنعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال العامين السابقين، حيث إنخفضت نسبة الدين المحلي الإجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ١٠ نقاط مئوية في المتوسط سنوياً من ١٠,١٪ في نهاية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٩,٠٪ في نهاية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، و ٨,١٪ في نهاية ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

وتشير احصاءات الدين عن العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى ارتفاع إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٦,٥٪ في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ليبلغ ٥٩١ مليار جنيه (٨٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) بالمقارنة بـ ٥٥٤,٨ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (٨٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي). في الوقت ذاته ارتفع صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بنسبة ٧,٥٪ ليبلغ ٤٧٨ مليار جنيه في نهاية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (٦٥,٤٪ من الناتج المحلي) بالمقارنة بـ ٤٤٥ مليار جنيه في نهاية العام السابق (٧٢٪ من الناتج المحلي)، مع الأخذ في الاعتبار أن الزيادة في الاحتياجات التمويلية تم سدائها باستخدام أدوات السوق. وجدير بالذكر في هذا الموضوع أن الاقتراض من الجهاز المصرفي يعكس بصفة غالبية اقتراض أجهزة الموازنة العامة من الحسابات الخاصة للهيئات الاقتصادية ضمن حساب الخزنة الموحد لدى البنك المركزي وليس إقتراض حكومي من البنك المركزي كما يبدو من بعض البيانات.

كما إنخفضت نسبة إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة إلى الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠٠٧ بـ ٦,٣ نقطة مئوية، وذلك من ٧٢,٨٪ في يونيو ٢٠٠٦ إلى ٦٦,٥٪ في يونيو ٢٠٠٧. كذلك إنخفضت نسبة صافي الدين المحلي للحكومة العامة إلى الناتج المحلي من ٥٣,٨٪ إلى ٥٠,٥٪. كما ارتفع إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة في نهاية يونيو ٢٠٠٧ بنسبة ٨,٢٪ ليصل إلى ٤٨٦,٢ مليار جنيه، مقابل ٤٤٩,٥ مليار جنيه في نهاية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥. كذلك ارتفع صافي الدين المحلي للحكومة العامة بنسبة

٩ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

١٠ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الإجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الاقتصادية.

و على صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٧ بنحو ١,٢٪ لتصل إلى ٦٩٠ مليار جنيه، بينما ارتفع معدل النمو السنوي خلال العام المنتهي في أكتوبر ٢٠٠٧ بنحو ١٧,١٪ وترجع الزيادة في جملة السيولة المحلية إلى ارتفاع كل من صافي الأصول الأجنبية والمحلية خلال العام المنتهي في أكتوبر ٢٠٠٧ بنسبة ٣٦,٨٪ و ٩,٧٪ بالترتيب. ويرجع الارتفاع في صافي الأصول المحلية بنسبة ٩,٧٪ نتيجة ارتفاع صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة ١٣,٣٪. وتجدر الإشارة إلى أن نمو السيولة المحلية مازال يحكمه معدل نمو صافي الأصول الأجنبية منذ نهاية عام ٢٠٠٣، حيث يتضح أن نصيب صافي

الأصول الأجنبية في جملة السيولة المحلية ارتفع من ٨,٣٪ في نهاية أكتوبر ٢٠٠٣ إلى ٣١,٩٪ في نهاية أكتوبر ٢٠٠٧، في حين انخفض نصيب صافي الأصول المحلية من ٩١,٧٪ إلى ٦٨,١٪ خلال نفس الفترة. أما عن تطور مكونات السيولة المحلية من جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ١٦,٣٪ لتبلغ ٥٤٥ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠٧، كما حقق المعروض النقدي نسبة نمو ٢٠,٣٪ ليصل إلى ١٤٤,٦ مليار جنيه. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي بنسبة ٢٦,٣٪ ليلبلغ ٣٠,٩ مليار دولار في نهاية أكتوبر ٢٠٠٧.

ومن ناحية أخرى ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (عدا البنك المركزي المصري) بنسبة ١٤,٢٪ خلال العام المنتهى في أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٦٨١,٨ مليار جنيه، من بينها ٨٧,٩٪ ودايع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ٩,٩٪ إلى ٣٦٩,٥ مليار جنيه في نهاية أكتوبر ٢٠٠٧، وذلك نتيجة نمو الإقراض للقطاع غير الحكومي بنسبة ٩,٣٪ ليصل إلى ٣٤٢,٣ مليار جنيه. وقد بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية ٥١,٥٪ في أكتوبر ٢٠٠٧ مقابل ٥٨,١٪ في شهر أكتوبر من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦١,٣٪ مقابل ٥١,٩٪ في العام السابق.

كما إنخفضت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتسجل ٢٢,٣٪ في أكتوبر ٢٠٠٧، مقابل ٢٢,٩٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٧، و مقابل ٢٤,٣٪ خلال شهر أكتوبر من العام الماضي. كما إنخفضت أيضاً معدلات الدولار في الودائع خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٧ عند ٢٧,٣٪ مقارنة بـ ٢٨٪ في شهر سبتمبر ٢٠٠٧، ومقابل ٢٩,٤٪ خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٦.

وقد أبقى البنك المركزي على أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (من خلال الآلية المعروفة بإسم الكوريدور) دون تغيير عند معدل ٨,٧٥٪ و ١٠,٧٥٪ على التوالي، وذلك خلال اجتماع لجنة السياسة النقدية الذي عقد في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٧. ويرر البنك المركزي هذا الإجراء بإنخفاض الضغوط التضخمية بعد إنحسار الأزمات على جانب العرض والتي شهدها العام الماضي .

وقد إنخفض معدل التضخم خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٧ حيث بلغ وفقاً لمؤشر أسعار المستهلكين^{١١} (على أساس سنوي) ٦,٩٪ مقارنة بارتفاع قدره ٧,٥٪ خلال الشهر السابق و ١٢,١٪ خلال نوفمبر ٢٠٠٦. وقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوي منذ بداية العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ نحو ٧,٩٪ مقارنة بمتوسط بلغ ١٠,٢٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ فائض كلي بلغ ٥,٣ مليار دولار (٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو أعلى بشكل ملحوظ من الفائض المحقق خلال العام السابق والذي بلغ ٣,٣ مليار دولار وذلك نتيجة للإرتفاع الملحوظ في كل من صافي تدفقات الإستثمارات المباشرة في مصر لتصل إلى ١١,١ مليار دولار، والصادرات غير البترولية إلى ١١,٩ مليار دولار و صافي التحويلات الخاصة لتصل إلى ٦,٣ مليار دولار.

وفي نفس الوقت، استمرت المتحصلات الجارية في التفوق على المدفوعات الجارية حيث بلغت نسبة تغطية المتحصلات الجارية (متضمنة التحويلات الرسمية) إلى المدفوعات الجارية نحو ١٠٥,٨٪ مقارنة بنحو ١٠٤,٤٪ في العام السابق. كذلك ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات بشكل طفيف إلى ٩,١ شهراً مقارنة بـ ٩ أشهر في العام السابق. وعلى العكس، فقد انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية بشكل طفيف من ٦٠,٦٪ خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٥٨,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦.

وتشير أحدث البيانات إلى تحقيق ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ فائضاً كلياً بلغ ١,٢ مليار دولار، مقابل

١١ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.